بعد تراجع الزواج... اقتراح لإنشاء صناديق القفص الذهبي

مدير الشؤون المدنية: ١٥١٠٥ واقعات زواج منذ بداية العام وحتى نهاية تشرين الأول

حماة- محمد أحمد خبازي

يشكل العزوف عن الزواج في محافظة حماة- وربما في غيرها من المحافظات- ظاهرة اجتماعية واقتصادية خطيرة، لتنامي العنوسة ومشكلاتها، وتضاؤل الفئة الشابة المنتجة في المجتمع، وخصوصاً مع اختيار الشباب الهجرة كحل لأزماتهم المادية، في ظل غياب حلول أو سياسات حكومية تمكن الشباب من تكاليف وأسباب الزواج وتكوين أسر كسائر خلق الله.

وبيّن العديد من الشباب العازفين عن الزواج ممن التقتهم «الوطن»، أنه من الصعب جداً التفكير-مجرد التفكير، بالزواج في مثل هذه الظروف، التي تغوّل فيها الغلاء الفاحش الذي طال كل شيء، ومنها مستلزمات الزواج، بدءاً من «المحبس» أي خاتم الذهب، وصولاً إلى الأثاث المنزلي، هذا إذا كان المنزل متوافراً.

وأوضح مذر وعمره نحو ٤٥ عاماً، أنه يعمل عملاً حراً، وبالكاد يستطيع تأمين قوت يومه، ولا يفكر بالزواج مطلقاً كغيره من الشباب، ليس لأنه غير قادر على تحمل المسؤولية، وإنما لأنه لا يستطيع تأمين تكاليفه ومستلزماته مهما قتّر على نفسه، أو رشّد نفقاته.

وكشف رئيف وهو موظف وعمره ٣٨ عاماً أنه ترك خطيبته بعد ستة أعوام من الخطبة، لأنه لم يستطع تأمين الحد الأدنى من مستلزمات الزواج، ولم يكن بمقدوره استئجار منزل ولو بـ«المشاعات» أي أحياء المخالفات.

وبيّنت شابات لـ«الوطن»، أن الزواج أمسى شاقاً وعسيراً في ظروفنا الراهنة، بسبب الوضع الاقتصادي المعروف، وأوضحن أنهن يفضلن الارتباط بشبان مغتربين في دول الخليج العربي أو أوروبا، فذلك أسهل بكثير من الارتباط بشبان يقيمون بالبلد!

وأكدن أن حالات كثيرة من الزواج بمغتربين، تمت بعد التعارف عبر الفيسبوك، وإجراءات لم الشمل حتى بعد استغراقها فترة طويلة.

وأكدت شابات أخريات أنهن قد يستغنين عن خاتم الذهب أو الفضة، وعن الثياب وغيرها، ولكن لا يمكنهن الاستغناء عن السكن في منزل مستقل ولو كان غرفة ومنتفعاتها وهذا صعب تأمينه على الشباب في هذه الظروف.

وبالطبع لا يعني ذلك انعدام الزواج بحماة - والكلام للمحرر - فهو موجود بالتأكيد ولكن للموسرين، ولمن لديهم من يساندهم ويساعدهم مادياً ومعنوياً.

فقد بيّن مدير الشؤون المدنية بحماة فراس صيوم لـ«الوطن»، أن عدد واقعات الزواج التي تم تسجيلها بالمديرية بلغ نحو ١٥١٠٥ منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية الشهر الماضي.

ومن جانبه، بيّن الأكاديمي الاقتصادي الدكتور إبراهيم قوشجي لـ«الوطن»، في تحليله لهذه الظاهرة، أن الكثيرين يعتقدون عزوف الشباب عن الزواج ظاهرة اجتماعية سلبية، ولكن في الحقيقة إنها مشكلة اقتصادية كارثية، تبدأ من انخفاض النمو السكاني الذي ينعكس بعد عقود من الزمن بانخفاض القوى العاملة من جهة وانخفاض الطلب على السلع والخدمات من جهة أخرى، وتتحول الفئة العمرية في المجتمع من فئة فتية تستهلك وتنتج إلى فئة هرمة لا تستهلك، لذلك ينخفض الطلب على السلع والخدمات فيصاب الاقتصاد الوطني بالكسل والركود.

وأوضح أن الزواج يعني ارتفاع الطلب على السكن والأثاث المنزلي والكهربائيات ومستلزمات الأطفال والطبابة والغذاء وغير ذلك من متطلبات الحياة، وهذا يدفع عجلة الإنتاج إلى المزيد من النشاط والإنتاج، فالزواج يزيد من الإنفاق الاستهلاكي للسلع الاستهلاكية والمعمرة، ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار فالإنتاج وارتفاع مستوى التوظيف.

ولفت إلى أن العزوف عن الزواج يؤثر سلبياً في الاقتصاد بتناقص اليد العاملة والفكر المبدع وكذلك المستهلك أيضاً، وهذا ما يبرر استقبال المهاجرين في الدول الأوروبية ضمن القارة العجوز.

وقال: وبالعودة إلى الأسباب الاقتصادية لهذه الظاهرة هي ارتفاع تكاليف الزواج ومتطلبات الأسرة مقارنة بالدخل المنخفض وعدم الاستقرار الوظيفي، وانتشار البطالة والفقر بين الشباب، وانخفاض مستوى الدخل، هذا يجعل الشباب غير قادر على تحمل نفقات الحياة الزوجية، وتكوين أسرة، وإنجاب الأطفال، وهذا قد يقلل من ثقة الشاب بنفسه، ويجعله يخشى من الالتزام.

وأضاف: ومن السلبيات الاجتماعية المنتشرة في بلادنا غلاء المهور وارتفاع أسعار المنازل إيجاراً وتملكاً ومتطلبات الزواج والمعيشة، وهو ما تسبب في انخفاض الزواج الذي ينعكس على العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات، مثل زيادة البطالة وزيادة الضغوط والتوترات والصراعات الاجتماعية.

وأشار قوشجي إلى أنه يمكن تفادي ترسيخ هذه الظاهرة من خلال إيجاد حلول مباشرة (علاج عاجل) ومنها حلول على المدى الطويل، فعلى المدى القصير ينبغي محاربة غلاء المهور وتكاليف الزواج الباهظة والاكتفاء بالمعقول، فالمهور المرتفعة تشكل عبئاً كبيراً على الشباب وتؤدي إلى تأخير الزواج أو العزوف عنه.

وثمة حلول طبقت في بعض الدول وأدعو لتعميمها، مثل إنشاء صناديق الزواج، ومهمة هذه الصناديق دعم الشباب المقبلين على زواج مالياً. وكذلك إقامة حفلات الزواج الجماعي ما يخفض المصاريف على الشباب المقبل على الزواج، وترعاها جهات اقتصادية ومجتمعية، كما يجب العمل على زيادة الرواتب والأجور لأصحاب الأسر والمتزوجين، وتأمين استقرار وظيفي لهم.

وأما على المدى الطويل فلابد من خلق فرص عمل للشباب والحد من البطالة ومعالجة انخفاض الأجور، وتشجيع الجمعيات السكنية في توفير السكن من خلال مدن سكن جديدة وتقديم التسهيلات الحكومية لانخفاض تكلفة البناء وضبط أسعار مبيع العقارات وكذلك الإيجارات، وتوفير مناخ استثماري لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ودعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر بشكل مباشر، ونشر ثقافة الوفرة في متطلبات الزواج وتخفيف الفوارق الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل القومي لتخفيف الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، وتخفيض الفوارق بين عوائد عناصر الإنتاج (الريع والرواتب والأجور والأرباح) ليستطيع المجتمع أن يحقق توازناً بين جميع فئاته العاملة فيه، وهنا يتحقق استقرار في حياة الأسرة وانتهاء ظاهرة العزوف عن الزواج.

القمامة تتراكم في مدينة طرطوس... والحل السماح للوحدات الإدارية بتعيين عمال رواتبهم من مواردها الذاتية

طرطوس- هيثم يحيى محمد

رغم التحسّن الذي شهدته مدينة طرطوس في موضوع النظافة خلال الفترة الأخيرة إلا أنه يلاحظ على أرض الواقع أن تنظيف الشوارع والأحياء وترحيل القمامة منها ومن الحاويات مازال دون المستوى المطلوب بكثير، وبالأخص يوما الجمعة والسبت رغم المحاولات والجهود التي يبذلها مجلس المدينة بإمكاناته المتوافرة ورغم المتابعات والمساعدات التي تقدمها المحافظة، وقد وصلتنا شكاوى عديدة من المواطنين بهذا الخصوص طالب مرسلوها بمعالجة هذا الواقع من جميع جوانبه.

مدير النظافة في المدينة مدحت زيدو أقر بأحقية الشكاوى وأوضح قائلاً: تقوم مديرية النظافة في مجلس المدينة بجمع وترحيل القمامة وكنس وتنظيف الشوارع والأحياء في مدينه طرطوس بشكل يومي حيث يقوم عمال المديرية ببذل أقصى جهد ممكن وفق الإمكانيات المتاحة للحفاظ على نظافة وجمالية المدينة، بجهد هؤلاء الجنود المجهولين الذين يقومون بأعمالهم في كل الظروف والأحوال الجوية للحفاظ على نظافة وجماليه مدينتنا وعلى مدار الأسبوع باستثناء يوم الجمعة حيث تقوم ورشات المديرية المناوبة بجمع وترحيل القمامة من المدينة ليصار إلى استكمال أعمال الكنس والتنظيف ابتداء من يوم السبت من كل أسبوع.

وتعمل المدينة على تنظيم عقد نظافة لعام ٢٠٢٤ لقطاع من مدينه طرطوس مما يساهم في تحسين واقع النظافة لتكون مدينه طرطوس مدينه نظيفة عام ٢٠٢٤

كما تأمل من المواطنين التعاون مع المدينة في الحفاظ على النظافة من خلال الالتزام بمواعيد وأماكن إلقاء القمامة من الساعة السادسة وحتى الساعة الثامنة مساء.

بدوره قال محمد زين رئيس مجلس المدينة: لا حل إلا بتسهيل إجراءات تعيين العمال وإعطاء صلاحيات للوحدات الإدارية لتعيين عمال النظافة من مواردها الذاتية.

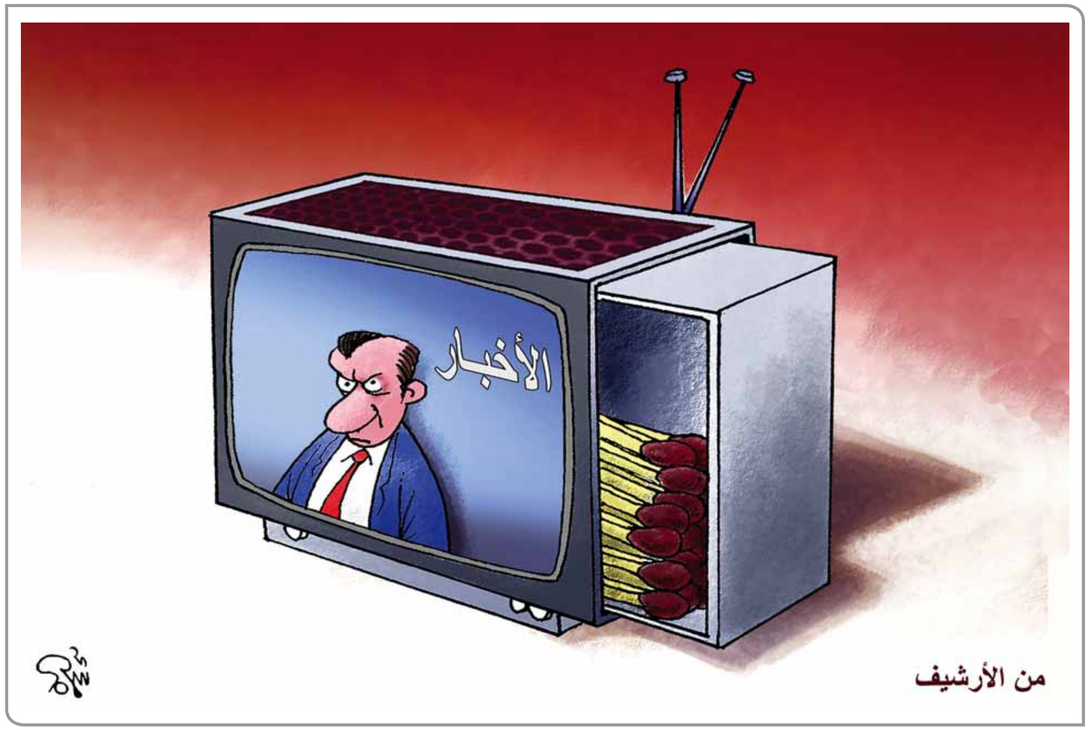

كوادر تربوية في السويداء غير راضية عن قرارات وزارة التربية

أمناء سر المدارس يطالبون بمساواة كل الكوادر التربوية بطبيعة العمل

السويداء- عبير صيموعة

حالة عدم الرضا أبداها كثيرون من الكوادر التدريسية في قطاع التربية إزاء القرارات الأخيرة الصادرة عن وزارة التربية والتعليم حيث أشار أمناء السر في كثير من مدارس السويداء لـ«الوطن» إلى الإجحاف الذي طالهم بسبب قرار الوزارة بمنح طبيعة العمل للعاملين في الصف ٤٠ بالمئة يضاف إليهم المديرون والمعاونون مع منح ١٠ بالمئة لباقي الكوادر التربوية ليفاجأ أمناء السر بقيام الوزارة بتصدير قرار جديد بتشميل فئة المرشدين والمنشطين التربويين بطبيعة العمل البالغة ٤٠ بالمئة وإقصاء أمناء السر من هذا القرار.

واعتبروا أن في ذلك إجحافاً بحقهم وانتقاصاً لعملهم وخاصة مع المسؤوليات الكبيرة التي تقع على أمين سر كل مدرسة والتي توازي مسؤولية مديري المدارس ومعاونيهم مطالبين بإنصافهم ومساواتهم ببقية الكوادر التربوية.

كما أشار عدد آخر من المدرسين ممن تواصلوا مع «الوطن» إلى أن قرار الوزارة الأخير بإعادة جميع المدرسين أصحاب الاختصاص ممن تفرغوا للأعمال الإدارية إلى الشعب الصفية لتغطية النقص الحاصل في المدارس من معلمي الاختصاص (ومنهم من تفرغ إدارياً لأكثر من ١٠ سنوات) يشكل إشكالية حقيقية، وخاصة بعد انقطاعهم في المرحلة الخاصة عن المناهج الحديثة يضاف إليها أن كثيراً من المعلمات ممن تفرغن للعمل الإداري باتت عملية عودتهم إلى العمل التدريسي عقبة أمام مسؤولياتهم الكبيرة بوجود أطفال صغار تمنع تفرغهم للعمل التدريسي المفترض.

كما أشار بعض مدرسي الاختصاص للمواد العلمية من رياضيات وفيزياء وكيمياء حرمانهم من عملية التدريس لصفوف الشهادتين الإعدادية والثانوية بسبب تخلفهم عن أعمال التصحيح، الأمر الذي ألحق ظلماً بطلاب الشهادتين رغم الحاجة الماسة لهم ضمن العملية التدريسية.

بدوره مدير التربية في السويداء أكرم الحسنية أكد لـ«الوطن» أن مشروع الحوافز الوظيفية والعلاوات جار العمل عليه حيث تم الانتهاء من الخطط المطلوبة من مديرية التربية وسيتم إنصاف كل العاملين ضمن الحقل التربوي.

وأشار إلى وجود حوافز تربوية موضوعة على المحك عبر مسارات وظيفية موجودة، وتتمنى مع بداية العام القادم ٢٠٢٤ العمل بالحوافز الوظيفية.

أما فيما يتعلق بعودة الإداريين إلى الشعب الصفية فهو قرار دقيق حفاظاً على وجود المدرس المختص داخل الغرفة الصفية من المعلمين من فوائض الموجودين في المجمعات التربوية أو الدوائر الفرعية أو حتى المدارس وضرورة عودتهم إلى الصف لتغطية الساعات الصفية، أما المدرسون الذين يرون في أنفسهم عدم القدرة على العودة إلى الحالات التدريسية ممن تنطبق عليهم الشروط المقررة وزارياً يمكن أن يخضعوا خلال العطلة الانتصافية إلى ورشة عمل أو دورات تدريبية لإعادة تأهيلهم أو تنشيط لمعلوماتهم لطرائق التدريس لمواكبة المناهج المحدثة أو المطورة.

ولفت الحسينية إلى وجود حاجة حقيقة بالكوادر التدريسية للمواد العلمية من الرياضيات والفيزياء والكيمياء، مؤكداً أن فتح المعاهد الأربعة الملتزمة على ساحة المحافظة للفتين الإنكليزية والفرنسية والعلوم والرياضيات مع الراغبين والمتقدمين لتلك المعاهد سيتم تأمين المدارس ضمن الخريجين نهاية العام الحالي، كما سيضمن تغطية كامل احتياج مدارس السويداء من مدرسي الاختصاص عبر تلك المعاهد بأقل من خمس سنوات.